



PROVISIONAL

A/33/PV.73

7 December 1973

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(كولومبيا)

السيد ليفانو

الرئيس :

— قضية فلسطين [٣١] (تابع) :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) مشروع قرار ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

— الحالة في الشرق الأوسط [٣٠] (تابع) :

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550, 866, United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٢٥مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الأعمالقضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/33/35 و Corr.1/Rev.1) ؛
- (ب) مشروع قرار (A/33/L.11 و Add.1)
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/441).

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : كما يدرك السادة الأعضاء ، فقد انتهت مناقشة هذا البند في يوم الجمعة أول كانون الأول / ديسمبر . ومشروع القرار حول هذا البند وارد في الوثيقة A/33/L.11 and Add.1 . وقبل أن نبدأ في الاستماع الى تعديل التصويت ، أعطي الكلمة لممثل سرى لانكا الذي يود أن يتقدم ببيان مقتضب نيابة عن المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار .

السيد فيرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أخذت الكلمة نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/33/L.11 بشأن قضية فلسطين . وبعد المشاورات المتتالية التي تمت بين مقدمي المشروع ، فقد تقرر ادخال التعديل البسيط التالي على مشروع القرار . في الصفحة الرابعة ، في الفقرة الثالثة من منطوق هذا المشروع في الجزء (جيم) ، نود ان نحذف من السطر الثالث من النص الانكليزي العبارة التالية : " ومع اخذ آرائها واقتراحاتها في الاعتبار " . وبذلك تقرأ الفقرة الثالثة من المنطوق الجزء (جيم) بعد الحذف على النحو التالي :

" ٣ - ترجو كذلك من الأمين العام ان ينظر بالتشاور مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أمر تعزيز الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين ومكانية اعادة تنظيمها وتغيير اسمها " . ان العبارة التي اقترحت حذفها عبارة زائدة ، وهذا الحذف لا يغير من مشروع القرار في مضمونه .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : انني أعطي الكلمة لأولئك الممثلين الذين يرغبون في تعديل تصويتهم قبل التصويت .

السيد هايسناج (البانيا) (الكلمة بالفرنسية): ان وفد البانيا خلال مناقشة مسألة فلسطين " قد أعرب عن وجهة نظره وأوضح موقف حكومة بلاده من هذا الموضوع . والآن عند التصويت على مشروع القرار A/33/L.11 المعنون "مسألة فلسطين" فان وفد البانيا يود عند شرح هذا الموقف أن يعلن ما يلي :

ان وفد البانيا يشاطر مشاعر القلق الجسيم التي أعرب فيها لعدم الوصول الى أى حل عادل حول مسألة فلسطين . ونحن نعتقد أن هذا الموضوع عنصر أساسي في مشكلة الشرق الأوسط التي لا يمكن حلها دون حل مسألة فلسطين حلا عادلا وفقا لمبادئ اعادة كل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اراضيه ووطنه .

ان وفد البانيا يؤكد من جديد مساندة الشعب الالباني لقضية الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل ، ويدين مرة اخرى استمرار العدوان الصهيوني ضد هذا الشعب ، وكل المؤامرات الامبريالية والصهيونية التي تهدف الى تصفية مسألة فلسطين والتضحية بحقوق الشعب الفلسطيني . ونحن أيضا نعبر عن اقتناعنا بأن الشعب الفلسطيني خلال كفاحه المسلح للتحرر الوطني سوف يحقق بالتأكيد تطلعاته وآماله الوطنية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.11 ، نحن نرى أن المشروع يؤكد من جديد القرارات (٣١/٢٠ لسنة ١٩٧٦ ، ٣٢/٤٠ ألف و١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ . وان وفد البانيا لم يشترك في التصويت على مشروعات هذه القرارات في الجمعية العامة . وكنا قد شرحنا من قبل الأسباب التي دفعتنا الى اتخاذ مثل هذا الموقف ، وكما أوضحنا في الماضي ، فان هذين القرارين يرتكزان على وثيقة كنا نعرب عن تحفظات بشأنها . وان المشروع المعروض على الجمعية العامة في الوقت الحالي يشير الى هذه الوثائق . ونحن لا نرغب في أن نشرح هذه التحفظات مرة اخرى ، وهي واردة في الوثائق الرسمية لهذه المنظمة ، ومع ذلك ، فنحن نرغب في أن نؤكد أن وفد بلادى يبدى نفس التحفظات بشأن مشروع القرار A/33/L.11 ومن هذا سينبع الموقف الذى سيتخذه وفد بلادى بشأن هذا المشروع . ولهذه الأسباب فان وفد البانيا سيتخذ نفس الموقف الذى اتخذه خلال العامين الماضيين ولن يشترك في التصويت الذى سيتم حول مشروع القرار A/33/L.11.

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية): ان مشروع القرار الجارى بحشه الآن

A/33/L.11 ، يهدف في كل أجزاءه الى توسيع استخدام الامم المتحدة كأداة لشن حرب سياسية في ايدي أولئك الذين يرفضون السلام مع اسرائيل . هذا أمر سيء بالنسبة لقضية السلام . وهو أمر سيء بالنسبة لقضية الامم المتحدة . ورغم أن بعض المنظمات والحكومات العربية تزيد من مشروع القرار أن يخدم مصالحها الضيقة فهو سيء بالنسبة لكل شعوب الشرق الأوسط ، بما في ذلك العرب الفلسطينيين ، الذين تعتبر معاناتهم في الواقع نتيجة للعداء المباشر الذي أدى الى تقديم الوثيقة المعروضة علينا .

ان مشروع القرار الحالي ، وكذلك القرارات التي يذكر بها مبنية على انكار حقوق شعب اسرائيل ودولة اسرائيل باعتبارها عضوا في الامم المتحدة . لذلك فهي ليست مجردة من كل أساس اخلاقي وقانوني فحسب ولكنها ضارة ايضا بعملية السلام والمصالحة .

ان مشروع القرار يتجاهل الحق الثابت الذي لا ينازع لاسرائيل في أن تتمتع بالسلام والأمن ، وهو يتجاهل الحاجة الى حل النزاع العربي الاسرائيلي عن طريق مفاوضات سلام جادة . وبدلا من هذا فهو يهدف الى دعم أولئك الذين يرفضون السلام بموجب قرارات الجمعية العامة ويزودهم بمزيد من الوسائل لاستمرار النزاع . ويوسع نطاق الجهاز الموجود داخل منظومة الامم المتحدة والذي يهدف الى القضاء على اسرائيل وتشجيع سياسات الارهاب وأوضاعه .

وبدلا من وسيلة المفاوضات المجربة والمشجعة والتي استمرت بنجاح خلال العام الماضي فان التوصيات التي سيتم التصديق عليها في الجزء (ألف) من مشروع القرار تحاول املاء حل يتفق كلية مع ما ينادى به أولئك الذين هدفهم المعلن هو القضاء على اسرائيل ، اذا لم يكن دفعة واحدة فليكن على مراحل . الجزء ألف يتعارض تعارضا كاملا مع الأحكام الواردة في قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

أما الجزآن باء ، جيم من مشروع القرار فانهما يزيدان من أنشطة ونفوذ ما يسمى بلجنة فلسطين في إطار منظمة الامم المتحدة وفي الامانة . وستتوفر تسهيلات اضافية لها في جهودها المكشوفة لاغفاء صيغة سياسية على وكالات الامم المتحدة والاجهزة والمؤتمرات غير السياسية الاخرى . ووفقا لـ " قانون باركسون " فانها تهدف الى اشغال المزيد من موظفي الامم المتحدة وتحصل على المزيد من ميزانية الامم المتحدة ووقتها . وتسمح للجنة بايفاد مبعوثين الى مؤتمرات دولية يختارونها ، وذلك لنشر رسالتهم المدمرة ، ليس فقط من الآن وحتى الدورة القادمة للجمعية العامة ، ولكن لكي يعملوا " بعد ذلك " أيضا ، كما وضح بالتحديد في الفقرة العاملة الثالثة من الجزء باء من مشروع القرار .

وبعد كل هذا فان الجزء جيم من مشروع القرار يسمى الى اخضاع وحدات من الامانة . ومكتب الاعلام العام " لارشاد " لجنة فلسطين وضمان الاحترام الكامل لرغباتها من جانب امانة الامم المتحدة بينما المفروض وفقا للميثاق المحافظة على نزاهتها وحيديتها وهذا يصدق أيضا بعد حذف كلمات قليلة زائدة من الفقرة التنفيذية الثالثة من الجزء جيم .

وعلاوة على ذلك فالجزء جيم لا يسمى فقط الى ضمان استمرار عمل " الوحدة الخاصة " ، ولكنه يطلب أيضا بطريقة واضحة من الأمين العام ان يفكر في توسيع نطاقها مع الأخذ في الاعتبار الآراء والمقترحات للجنة فلسطين . وفي ضوء الخبرات التي توفرت في العام الماضي لا يمكن ان يكون هناك شك كبير في الطابع الخبيث لاستمرار أنشطة هذه الوحدة التي تشراسطة جادة حول الحكمة من توسيع نطاقها .

وبايجاز فان الجمعية العامة تواجه الآن باقتراح متحيز ، ومدمر ، ومبدد ، وهو غير مقبول منا على الاطلاق ، وندعو الدول الاعضاء الى التصويت ضده في كل اجزائه .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : هنالك ثلاثة مبادئ اساسية تحدد

سياسة جامايكا تجاه مسألة فلسطين .

اولا ، اننا نعتقد ان مسألة فلسطين هي جوهر ازمة الشرق الاوسط التي لا يمكن ان تحل

ما لم يتم ايجاد حل عادل لمسألة فلسطين .

ثانيا ، ان أي تسوية لهذه المسألة يجب ان تهتم بقضية الحقوق الهامة ألا وهي حق

كل الدول في المنطقة في أن تعيش ، والحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين بما في ذلك حقهم

في تقرير المصير وفي اقامة وطن قومي لهم وحق العودة أو التعويض العادل اذا اختاروا عدم العودة .

ثالثا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني يجب ان تدعى للمشاركة على قدم المساواة مع كل الاطراف في أية جهود تبذلها الامم المتحدة لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط .

وان وفد بلادي ، مسترشدا بهذه المبادئ ، سيجد من الصعب عليه تأييد الاجزاء الثلاثة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.11 لان هذا يتماشى مع سياسة جامايكا كما حددناها وأوضحناها وكما يبدو من سجل تصويتنا على هذا البند . وكنا نفضل ، بطريقة اكثر تحديدا ، الفقرة الفرعية الرابعة من الجزء ألف . وجامايكا على علم بالمفاوضات التي تجرى خارج الامم المتحدة ، وتقدر الروح التي بدأتها . وفي خلال الشهر القادم ستحدد نتائج المفاوضات مدى تأشيرها على الموقف في الشرق الاوسط والمدى الذي يمكن ان تتفق فيه هذه النتائج مع موقفنا الذي أوضحناه حول مسألة فلسطين كما ينعكس في قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة .

ان حكومة جامايكا مهتمة بايجاد حل مبكر بقدر الامكان لهذه المشكلة ، وتأمل ان يتم كل ما يسهل هذا الهدف .

السيد خاتري (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : أكد وفد بلادي مرارا على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها بالقوة ، كما أننا أيدنا دوما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . واننا نرى ان كافة الاطراف المعنية ينبغي ان تشارك في المفاوضات التي تسعى الى التوصل الى حل شامل ودائم لنزاع الشرق الاوسط .

ان وفد بلادي يقبل بصفة عامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والوارد في الوثيقة A/33/35 and Corr.1/Rev.1 الا ان التقرير كما كان الحال في العام الماضي ، لم يتناول حقيقة وجود دولة اسرائيل . وهناك اجزاء من التوصية يصعب تنفيذها دون الاعتراف بوجود اسرائيل ومن ثم فان التقرير لم يتعرض للمشكلة بأسلوب واقعي .

ولذا فاننا سنمتنع عن التصويت على الجزء ألف من مشروع القرار A/33/L.11 ومع ذلك فاننا

سنصوت في صالح الجزئين با ، ه جيم .

السيد يونغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أيام قليلة فان السناتور ريكوف احد الاعضاء البارزين في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية تحدث نيابة عن الحكومة في هذه الجمعية فأوضح تماما ان الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد وستواصل تأييد : "تحقيق تقدم عملي نحو حل للمسألة الفلسطينية من جميع جوانبها " ، (A/33/PV.65)

. (P.36)

ولقد اعربت حكومة بلادي مرارا عن هذا الرأي الذي نعتقد ان معظم اعضاء هذه المنظمة يشاركوننا فيه ، ومثل هذا التقدم لا يمكن ان يتم الا عن طريق المفاوضات السلمية مهما كانت شاقة وطويلة ، وقد أوضحنا بالمثل اننا على استعداد للعمل بقوة من أجل السلام مع كل اولئك الذين يقبلون قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . ووفقا لما ذكره عضو مجلس الشيوخ الأمريكي البارز : "يقبول أن الهدف النهائي من هذه المفاوضات تحقيق السلام والاعتراف بين

الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على الاسس التي يراها الرجال العقلاء عادلة " (المرجع السابق ص ٤١) .

ولقد أوضح ايضا السيد فانس وزير الخارجية في خطابه أمام هذه الجمعية ان الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحل المشاكل المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان جهودنا في كامب ديفيد هي في اطار ضمان أن أي تسوية تتضمن ولا تستبعد الفلسطينيين .

ولكن حكومة بلادي سوف تصوت ضد القرار A/33/L.11 في اجزائه ألف وباء وجيم والمقدم تحت البند ٣١ من جدول الاعمال " قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " ، لأن هذا القرار في اجزائه الثلاثة لا يدفع قضية السلام قدما الى الامام . ومن غير المقبول انه في حين يزعم هذا القرار أنه يؤيد امانى الشعب الفلسطيني فانه يحاول دفع قضية منظمة لم تقبل القرار ٢٤٢ كأساس للسلام وكذلك مفهوم المفاوضات السلمية لتحقيق السلام .

انه يجب على الامم المتحدة ان تكون في طليعة الجهود الرامية لاجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . ويجب ألا تسمح لنفسها بأن تجرفها مبادئ سياسية تدعي انها تعمل من أجل قضية السلام ولكنها تعطلها . ان على هذه الجمعية ألا تتجاهل التطورات في المنطقة التي تعد باحراز تقدم نحو السلام وعليها ان تؤيدها . ويجب على أعضائها بالتأكيد ألا يحاولوا تخريبها بأية طريقة يهدف اليها القرار الحالي بطريقة واضحة .

ومن المهم ايضا ألا تسمح الامم المتحدة باستخدام موارد المالية المحدودة في أنشطة متحيزة غير بناءة مثل تلك التي تقوم بها لجنة الجمعية العامة والوحدة الخاصة التابعة للامانة التي ينص القرار على استمرارها . ان احدى نواحي قوة الامانة العامة للامم المتحدة - كما يتضح ذلك من جهودها في الوساطة وجهودها في حفظ السلام - هي الشهرة التي اكتسبتها من قيامها بمهامها بطريقة فنية مجردة عن التحيز . ودون هذه الشهرة ، فان فاعلية الامم المتحدة ستحد الى حد بعيد . وهذا هو ما تعنيه هذه النقطة . فهل ستؤيد غالبية الدول الاعضاء استمرار وحدة يتعارض تفويضها مع مقاصد هذه المنظمة ، أم انها ستكون لها القوة لكي تقول ، اننا سنصبر عن آرائنا بطريقة اخرى ، ولن نسمح للامم المتحدة نفسها بأن تضصف .

وسوف تواصل حكومة بلادي معارضة هذه الوحدة بالقوة التي تستطيعها كما انها ستواصل تأييد الأنشطة التي تهدف بطريقة حقيقية وفعالة الى العمل على تحقيق السلام الحقيقي والدائم في الشرق الاوسط .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل ان نتخذ قرارا ، أو أن اعلن ان الدول الاتي

ذكرها قد قررت الانضمام الى مقدمي مشروع القرار A/33/L.11 وهي : الكونغو ، غينيا بيســــــــــــــــاو ،
ملايف ، مالي ، موزامبيق ، قطر ، اليمن الديمقراطية .

وسوف نصوت الآن على مشروع القرار A/33/L.11 المعنون " قضية فلسطين " . وقد ورد تقرير
اللجنة الخاصة بشأن الاثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع هذا القرار في الوثيقة
A/33/L.11 ، وسوف اطرح للتصويت أولا على الجزء ألف من مشروع القرار A/33/L.11 .

طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورصــــــــــــــــا ،
بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ،
امبراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغــــــــــــــــو ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ،
الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،
الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملايف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات

العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .
المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، الدانمرك ، جمهورية المانيا
 الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .
المتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، البرازيل ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فلندا ، فرنسا ، ساحل
 العاج ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوي ، المكسيك ، نيبال ، بنما ، باراغواي ،
 البرتغال ، ساموا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، اوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/33/L.11 ألف بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل ١٩ ، وامتناع ٢٥ عن التصويت

(قرار ٢٨/٣٣ ألف) *

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اطح الآن للتصويت مشروع القرار A/33/L.11 با*

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،
 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، امبراطورية
 افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ،
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

* ثم ابلغ بعد ذلك الامانة وفدا غانا والنيجر أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،
 جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
 لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزمبيق ،
 نيبال ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ،
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
 العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
 العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ،
 ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيكاراغوا ، النرويج ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية

المتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ،
 اكوادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، هندوراس ، ايرلندا ، ساحل العاج ،
 اليابان ، ليسوتو ، ملاوي ، المكسيك ، نيوزيلندا ، ساموا ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، اوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/33/L.11 بأغلبية ١٠٣ صوتا مقابل ١٤ ، وامتناع ٢٤ عن التصويت

(قرار ٣٣/٢٨ باء)*

* ثم ابلغ بعد ذلك الامانة وفدا غانا والنيجر انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف نصوت الآن على الجزء جيم من مشروع القرار

A/33/L.11 جيم كما نقح شفها بواسطة مقدميه ، بحيث تقرأ الفقرة ٣ من المنطوق بعد تعديلها

كما يأتي :

٣ - ترجو كذلك من الامين العام أن ينظر بالتشاور مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أمر تعزيز الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين وامكانية اعادة تنظيمها وتغيير اسمها ”

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، امبراطورية افريقية

الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيجيريا ،

عمان ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،

الجمهورية العربية السورية ، نايلىند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،

تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ،
غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : الارجننتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ،
كوستاريكا ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، هندوراس ،
ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوى ، المكسيك ، بنما ، باراغواى ،
بيرو ، ساموا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار A/33/L.11 جيم بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٧ ، وامتناع ٢٦ عن التصويت

(قرار ٢٨/٣٣ جيم)*

* ثم بعد ذلك ابلغ الامانة وفدا غانا والنيجر انهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سونا أدعرا المسكين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت السيد بي (الصين) (الكلمة بالصينية) : عند بحث قضية فلسطين في الجلسات العامة ، فان وفد الصين قد عرض موقف حكومته بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط . اننا نساند تماما الشعب الفلسطيني والشعب العربي في كفاحهما العادل ضد اسرائيل الصهيونية ، وضد سيطرة الدولتين العظميين ، من أجل استعادة الأراضي السليبية والحقوق الوطنية . واستنادا الى هذا الموقف ، فان الوفد الصيني قد صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.11 .

وبالنسبة الى بعض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المشار اليها في نفس مشروع القرار ، والتي نهدى تحفظات بشأنها ، فان الوفد الصيني قد عرض موقفه بوضوح في العديد من المناسبات ، ولن نعيد تكراره هنا .

السيد الزامورا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو قد صوت لصالح مشروع القرار في جزأيه ألف وباء وفقا لموقفه المؤيد لمبدأ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تلك الحقوق التي اعترفت بها الجمعية العامة . وعندما صوتنا على ذلك النحو ، فان وفد بلادي يؤكد من جديد اقتناعه بأن مسألة فلسطين لا يمكن أن تعزل عن قضية الشرق الأوسط ، وهما موقفان لا بد من حلها في اطار الخطوط الارشادية الأساسية الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، بما في ذلك الاعتراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة ، وكذلك حقها في العيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها .

وبالمثل ، فنحن نعتقد أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وكذلك حل مشكلة الشرق الأوسط ، لا بد أن يرتبطا معا في عملية السلام والاتفاق السياسي ، بحيث يتغلبان على حالة الجمود الطويلة التي تميّزت بها الأزمة وزادتها خطورة في المنطقة . ان الجهود التي تبذل في الوقت الحالي وكل ما يمكن أن يبذل من جهود في المستقبل ، لا بد وأن تقيّم بالقدر الذي تتجه فيه اتجاهها بناء وتمثل تقدما سياسيا حقيقيا نحو الحل الذي نتطلع اليه وهو

الحل الشامل على الصعيد العالمي . ان هذه الجهود لا بد أن نتأكد من أن هذه المنطقة يجب ألا تكون بؤرة للتوتر ، كما كانت منذ فترات طويلة ، حتى تصبح مثالا للحياة السلمية في اطار التعاون والسلام بين المجتمعات المختلفة . ولا بد أن تدعم هذه الروح من خلال تاريخ قديم للمدنيات يرجع الى آلاف السنين يقوم على التسامح والعدالة .

السيد فيغويروا (الأرجنتيين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد صوت لصالح الجزأين ألف وباء من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.11 .
واننا نؤكد من جديد المساندة التقليدية التي نقدمها لحل تفاوضي يأخذ في الاعتبار ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، حقوق الشعب الفلسطيني في اطار المساواة والعدالة .
وبنفس هذه الروح ، فاننا نود في الوقت الحالي أن نبدي ملاحظتين على الوثيقة التي أعتمدت توا . فمن ناحية ، فاننا نفسر الفقرة ٤ من منطوق القرار من الجزء ألف بأنها لا تمس بنتائج المفاوضات ، ولا تستبعد امكانياتها ، التي نصت عليها المادة ٣٣ من الميثاق . ومن ناحية أخرى ، ووفقا لموقفنا الخاص باحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فنحن نعتقد أن بعض توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهي توصيات سبق أن أكدتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، لم تعد تتلاءم مع الظروف في الوقت الحالي وخاصة بسبب الزمن الذي انقضى منذ اصدار تلك التوصيات .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان اكوادور قد امتنعت عن التصويت على الأجزاء ألف وباء وجيم من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.11 ، لأننا مقتنعون بأنه طالما أن هناك حقوقا للدول العربية في استعادة الأراضي التي انتزعت منها بالقوة ومع وجود حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية وفي أن يكون له موقع جغرافي ، فانه من الضروري أن يحترم ، في نفس الوقت ، الاعتراف بحقوق جميع دول المنطقة في العيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها ، بما فيها دولة اسرائيل التي أنشئت وفقا لقرار من قرارات الأمم المتحدة .

ان بلادى تنطلق من المبدأ القائل بأن القوة لا يمكن أن تولد الحقوق . ولهذا السبب

فقد كنا في جميع محافل الأمم المتحدة ندعو الى الحل السلمي للنزاعات ، الوارد في الميثاق ، والذي يجب أن يعزز باستمرار .

وطبيعي ، ان اكوادور قد كررت تأكيدها في العديد من المناسبات ، بأنها تعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين وحقه في تقرير المصير والسيادة وفي الاستقلال ، وكذلك حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واسترداد ممتلكاتهم التي انتزعوها منها . واننا نؤيد أيضا مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، كطرف معني ، في مؤتمر السلام الذي سوف يسوى في المستقبل العلاقات بين شعوب الشرق الأوسط . وفي العام الماضي ، كنا قد امتنعنا عن التصويت بسبب السابقة التي يمكن أن تنشأ في الأمانة من قبل الوحدة التي أنشئت لهذا الغرض .

ان اكوادور تحتفظ بعلاقات صداقة طيبة مع الدول العربية ومع دولة اسرائيل في الشرق الأوسط . ولهذا ، فاننا نأمل في أن تثمر المفاوضات الحالية التي بدأت في كامب ديفيد ، كما نأمل في أن تبدأ عملية عودة الأراضي المحتلة ، وأن تمتد هذه المفاوضات من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة ، وهو سلام أساسي وضروري من أجل السلام في العالم بأسره . واننا نأمل أيضا في أن أي قرار تتخذه الأمم المتحدة سوف يعمل على تشجيع هذه العملية ولا يعوق مثل هذا التفاهم .

السيد ايزونى فويريرو (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الجمهورية الدومينيكية يود أن يسجل قلقه لان السلام الدائم لم يتحقق بعد في الشرق الاوسط . وفي الوقت ذاته نود أن نقرر أن السلام الدائم لن يتأتى الا عن طريق ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين . ومع ذلك ، فان وفد الجمهورية الدومينيكية يشعر بأن أية خطوة تتخذ وأية اتفاقية تبرم لتحقيق السلام في الشرق الاوسط يجب أن تكون سليمة صحيحة ، ولذلك لا نستطيع أن نؤيد مشروع القرار ألف الوارد في الوثيقة A/33/L.11 حول قضية فلسطين الذى يتجاهل سلامة وقيمة مثل هذه المبادرات . لذلك فان وفد الجمهورية الدومينيكية قرر أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار ألف .

السيد فيونتي ايبانيز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروعات القرارات الثلاثة الواردة في الوثيقة A/33/L.11 ، ولكننا نود أن نقرر وأن نثبت في المحضر أنه لدينا تحفظات قوية حول الفقرتين التنفيذيتين ٤ ، ٩ من مشروع القرار ألف وسبب ذلك في الحالة الاولى أننا نعتقد أن كل الطرق المؤدية الى تحقيق السلام ، سليمة ، ويمكن في لحظة معينة أن تؤدي الى الاهداف الاساسية التي يتطلع اليها المجتمع الدولي كله فيما يتعلق بقضية فلسطين . وفيما يتعلق بالحالة الثانية فالسبب هو ان الفقرة التنفيذية التاسعة ، يمكن ان تفسر على انها تدخل في عمل مجلس الأمن . ووفد بلادى لا يستطيع أن يؤيد هذا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (جيم) فاننا لا نشعر أن انشاء اللجنة الخاصة المذكورة في الفقرة التنفيذية ألف أمر سليم ، لأن ذلك يوجد وضعاً خاصاً جداً في اطار امانة الامم المتحدة . ومع ذلك ، ففي كل المجالات الاخرى نحن نؤيد الحقوق والمصالح المشروعة لشعب فلسطين في وطن قومي للعيش فيه ، في سلام وأمن ، كما نؤيد أيضاً حق دولة اسرائيل في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها بالكامل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد طلب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أن تتاح له فرصة الادلاء ببيان . وانني الآن أعطيه الكلمة لهذا الغرض .

السيد الطرزى (منظمة التحرير الفلسطينية) : في نهاية مناقشة بند قضية فلسطين المدرج على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة ، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير باسم منظمة التحرير

الفلسطينية للسادة الاعضاء الذين صوتوا الى جانب مشروع القرار ، والذين ساهموا ايجابيا خلال المناقشة في اغناء قضية فلسطين حقا وعدلا وتصميما .

وان كان لصدور هذا القرار من مغزى فانه يؤكد مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي المتمثل بكم على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف والتي أقرتها جمعيتكم وعلى تجاوز جميع الصعاب والعقبات التي تحول دون تنفيذ مقرراتكم في هذا الشأن .

ويكتسب القرار الذي أقر منذ قليل بنسبة تزيد على ٥ : ١ أهمية خاصة ، لأنه يتأتى كما جاءت مناقشاتكم حول قضية فلسطين بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد الذي اسقط حقوقنا الوطنية المشروعة والثابتة ، وتجاهل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعرض على جزء من شعبنا تحت الاحتلال مشروعا للحكم الذاتي في ظل الاحتلال الاسرائيلي . وجاء قراركم هذا العام وفي هذا الوقت بالذات ، ليؤكد مجددا على دور منظمة الامم المتحدة مجالا لتحقيق السلام ، وعلى حقوقنا الثابتة أساسا للسلام ، وخاصة حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال والسيادة في وطنه فلسطين . كما يؤكد على دور منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع باقي الاطراف في جميع المحافل والمؤتمرات التي تبحث قضية الشرق الاوسط .

وان كان لنا من رجاء في هذا الصدد ، فهو أن يتمكن مجلس الامن من التجاوب مع مقرراتكم والتي كان قد أقرها مجلس وزراء خارجية دول عدم الانحياز خلال اجتماعه في منتصف هذا العام في بلغراد عاصمة يوغوسلافيا حتى لا يضطر الى دعوة الجمعية العامة الى جلسة طارئة .

ان هذا الاجماع الدولي ، الذي تجلى خلال مناقشة قضية فلسطين ، على تأييد نضال الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ، يزيد من عزمنا على مواصلة نضالنا ويعزز ايماننا بأن قوى العدل والسلام والمحبة المتمثلة بكم ، ستنتصر في النهاية مهما حاولت قوى الظلم والعدوان والحقذ .

أكرر الشكر لمندوبي الدول الذين يشاركوننا ايماننا المشترك بحتمية انتصار الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعنصرية . كما أوجه الشكر مرة أخرى الى السادة رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة . لما بذلوه من جهد صادق مخلص .

وأرجو أن تكون حقوقنا الوطنية التي تتمسكون بها تمسككم بمبادئكم وقيمكم قد دخلت حيز التنفيذ عندما تبدأ الدورة الرابعة والثلاثين لجمعيةكم الموقرة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد أنتهت الجمعية العامة الآن من بحث البند ٣١ من جدول أعمالها .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : بعد ان انتهينا من مناقشة الحالة فسي الشرق الاوسط ، فان الجمعية العامة مدعوة لاتخاذ قرار بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.12 تحت نفس هذا العنوان . ان مشروع القرار هذا لا يختلف كثيرا عن القرار ٢٠/٣٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي . ان وفد البانيا لم يشارك في التصويت على مشروع القرار للاسباب التي شرحناها في ذلك الوقت وانطلقنا من مبدأ تتخذه البانيا بشأن مشكلة الشرق الاوسط وان وفد البانيا يرغب ان يشرح موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوقت الحالي .

ان جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية قد ساندت ، وتساند باستمرار القضية العادلة والكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية ، الاخرى ضد العدوان اليمبريالي الصهيوني من اجل تحرير اراضيها التي احتلتها اسرائيل واستعادة حقوقها المشروعة غير القابلة للتصرف . ان جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية تددين بقوة استمرار العدوان اليمبريالي الصهيوني ضد الشعوب العربية واحتلال اسرائيل لراضي فلسطين والدول العربية . ان وفد بلادى يعتقد ان مسألة الشرق الاوسط لا يمكن ان تحل دون وضع حد للعدوان الصهيوني اليمبريالي وتدخل القوى الاستعمارية . ان هذه المسألة لا يمكن أن تحل ولا يمكن اقرار السلام الحقيقي في الشرق الاوسط طالما لم تنسحب القوات الصهيونية من كل الاراضي العربية التي احتلتها . ولا يمكن ان تكون هناك تسوية حقيقية لمشكلة الشرق الاوسط دون حل مسألة فلسطين . وكما صرحنا في مناسبات اخرى فاننا مقتنعون ان تلك المسائل لا يمكن ان تحل اعتمادا على حسن نوايا الصهاينة او اليمبرياليين او على الدور الذي يمكن ان تلعبه القوتين العظميين اليمبرياليين . ان المفاوضات تحت رعاية الدولتين العظميين اليمبرياليين لا يمكن ان تصل بمسألة الشرق الاوسط الى الحل وانما تزيد من تعقيد الموقف ، وتعد امرا خطيرا بالنسبة لمصالح الشعوب العربية . وعندما تدعي الدولتان العظميان انهما سيحلان هذه المشاكل فأنهما لا يتصرفان الا وفقا لمصالحهما في الشرق الاوسط.

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/33/L.12) يطالب بعودة انعقاد مؤتمر جنيف تحت

الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفياتي ، وان وفد بلادي يعتقد ان هذا المؤتمر لا يمكن ان يحل مسألة الشرق الاوسط ، لأن الدولتين العظميين قد انطلقتا من القيام بعملية مساومات على حساب الدول العربية ولكي يعطيا لنفسيهما الحق في التصرف في الشرق الاوسط .

ان وفد البانيا لديه تحفظات فيما يتعلق ببعض الاجزاء الاخرى لمشروع القرار التي تشير الي مختلف وثائق الامم المتحدة والمتعلقة بالحالة في الشرق الاوسط . هذه الاشارات مصاغة بحيث تتضمن قرار مجلس الامم ٢٤٢ (١٩٦٧) ولعلكم تذكرون ان البانيا قد عارضت دائما هذا القرار والقرارات الاخرى التي تقوم على اساسه .

ولكل هذه الاسباب فان وفد بلادي لن يشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في

الوثيقة (A/33/L.12) .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في البيان الذي ادلينا به

بالمسرعند مناقشة البند ٣٠ من جدول الاعمال تحت عنوان " الحالة في الشرق الاوسط " قلنا :
 " انه في هذه القاعة ، العام بعد العام ، كثيرا ماتشهد سيلا من الشتائم والخطب المتكررة وعددا من القرارات التي تتراكم من مؤتمر دولي الى آخر ، ومن لجنة الى أخرى ، ومن سنة الى أخرى . " (A/33/PV.71,P.41)

ان مشروع القرار المعروض علينا ، يبرهن على سلامة هذا القول ، ذلك ان هذا القرار ما هو الا تكرار ، مع بعض التعديلات الفنية الطفيفة ، للقرارات التي اعتمدت تحت هذا البند في العام الماضي ، لخدمة نفس الاغراض التي كان يخدمها في الاعوام السابقة . ان كل هذه القرارات تم سبكها لخدمة اولئك الذين لا يسعون الي حل مشكلة الشرق الاوسط ، وانما الي مواصلة بث الحقد والكراهية والعدوان في منطقتنا التي تمزقها نيران الحرب . ان مشروع القرار المطروح علينا تناسى تماما التطورات التاريخية التي وقعت في الشرق الاوسط خلال العام المنصرم والتي قربتنا من عقد اول معاهدة سلام بين اسرائيل واحدى جاراتها العربيات . ان مشروع القرار المطروح علينا ما هو الا دليل واضح على عدم ملائمة قرارات الجمعية العامة التي تتناول النزاع في الشرق الاوسط ، انها ليست الا تشدقا روتينيا بالكلمات التي تبعد كل البعد عن واقع الوضع الذي تدعي مناقشته .

وعند اختتام المناقشة العامة قامت اسرايل بلفت نظر الجمعية العامة الي ان اولئك الذين استغلوا حالة عدم الاستقرار في الشرق الاوسط في الماضي ، والذين يعجزون اليوم عن التكيف مع احتمالات السلام ، سيقومون بمحاولات لتخريب عمل هذا المحفل ، الذي كرس نفسه من خلال الميثاق لخدمة السلم والامن الدوليين . ولتحويله نحو اهدافهم التدميرية . ان اسرايل لذلك قد اوضحت هذه المرة انه اذا لم تشجع هذه الجمعية ، مسيرة السلام فيجب عليها على الاقل عدم الحيلولة دون تقدم هذه المسيرة .

ان مشروع القرار المعروض علينا يدل - وهذا امر مؤسف - على ان الجمعية العامة لا تستطيع ان ترتفع الى مستوى هذه القضية ونتيجة لذلك فانها مستعدة لقبول توجيهات الذين يخدمون اهدافا واغراضا معينة ويسعون الى الفرقة والشقاق واشعال الحرب .

ان لورنس العرب وصف مرة الثورة العربية اثناء الحرب العالمية الاولي * انتقال من مسرحية جانبية الى اخرى * واذا ماتم اعتماد مشروع القرار المعروض علينا فان هذا يعني وضع الجمعية العامة في نفس الموقف . ان اسرايل ستصوت ضد مشروع القرار هذا ولا يسعها الا ان تحت الاعضاء الآخرين الحريصين على السلام والذين يؤمنون بمهمة الأمم المتحدة ان يحذوا حذوها .

السيد جلونيك (جمهورية المانيا الانحادية) (الكلمة الفرنسية) : في الكلمات التي ألقيت في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر حول قضية فلسطين ، وفي ٦ كانون الاول /ديسمبر حول الحالة في الشرق الاوسط ، باسم الدول الأعضاء التسع في المجموعة الأوربية ، اشرنا الى بيان رؤساء حكومات الدول التسع في ٢٩ حزيران /يونيه ١٩٧٧ . وعلى ضوء هذا البيان فان حكومات الدول التسع قد اتخذت موقفا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/33/L.12) الذي يكرر ، مع بعض تغييرات ، نصوص القرار ٣٢ / ٢٠ للعام الماضي .

ان التعليقات التي أبديناها في تحليل التصويت في العام الماضي حول هذا القرار نفسه المشار اليه آنفا ، تنطبق أيضا على مشروع القرار المعروض علينا الآن . ومشروع القرار هذا لا يزال غير متفق مع وجهات نظر الدول التسع ، حول العديد من النقاط المتعلقة بتسوية النزاع في الشرق الأوسط . وعلاوة على ذلك ، فانه يبيت مسبقا في مسائل لا يد ، في رأينا ، أن تكون موضع مفاوضات بين كل الأطراف المعنية . في الوقت الذي تتم فيه فعلا تطورات مهمة في الوقت الحالي . وفيما يتعلق بتعبير " الأراضي المحتلة " والوارد في منطوق القرار فان الدول التسع تعني به الأراضي التي احتلت منذ ١٩٦٧ . كما وردت بوضوح في الفقرة ٤ من ديباجة مشروع القرار ، وكذلك في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٢٠ / ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وبالطبع ، فان تفسير الدول التسع لعبارة " الأراضي الفلسطينية " في مناسبات اخرى ، تنطبق هو أيضا على النص الحالي المعروض علينا .

واخيرا ، فانه مع التركيز على بعض العناصر ، دون الاخرى ، فان مشروع القرار هذا يعكس التوازن الوارد في المبادئ الأربعة في اعلان الدول التسع بتاريخ ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، الذي أشرنا اليه في البيانين اللذين أدلينا بهما بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر وفي ٦ كانون الاول / ديسمبر .

ولكل هذه الأسباب فان وفود الدول التسع سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن نتخذ مقرا بالنسبة لمشروع القرار ، فانني أود أن أعلن لكم بأن الدول الآتية قد قررت أن تصبح مشاركة لمقدي مشروع القرار وهي افغانستان ، بنغلاديش ، الكونغو ، ماليزيا ، ملديف ، قطر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

والآن سوف نصوت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.12

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر اليباما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

امراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، فانا ، اليونان ، فينيا ، فينيا-بيساو ، فيانا ، هنغاريا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، مدشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطه ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوفندا ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا .

الممارضون: كندا ، فواتيمالا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنصرون: استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،
 السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هايتي ،
 هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ،
 لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ،
 البرتغال ، ساموا ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، اوروفواي .

اعتمد مشروع القرار A/33/L.12 بأقلية . . . صوت مقابل ٤ أصوات وامتناع ٣٣ عن التصويت .

(القرار ٣٣/٢٩)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعطي الكلمة الآن لا ولتلك المندوبين الذين يرفهون في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد اندرش (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالحالة في الشرق الأوسط وقد فعل ذلك لأنه لا يوجد أى اعتراف باتفاقيتي كامب ديفيد التي تعتبرها حكومة بلادى خطوة مهمة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ووفد بلادى يعتبر هذا القرار فير واقعي ، لأنه ببساطة يكرر مع تعديلات طفيفة نص القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة في العام الماضي . وفي هذا الصدد نفهم الإشارة الى الأراضي الفلسطينية ، على أن معناها جغرافي بحت وكان يمكن للقرار أن تكون له قيمة أكبر اذا ما سعى الى تأييد اتفاقيتي كامب ديفيد .

ان وزير خارجية استراليا أوضح موقف بلادنا عندما قال في الجمعية العامة في ٦ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام :

" ان حكومة استراليا ترحب باتفاقيتي كامب ديفيد ، وتمتيرهما اطارا ملائما للمزيد من التقدم البناء في هذا المجال . ان حكومة استراليا تعتبر أن هذه المفاوضات يمكن أن تؤدى الى حلول تستلهم نصوص ومبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وايجاد حل ملائم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

" هذه المواقف تتفق مع وجهة نظر استراليا . فان حكومة استراليا تحيي جهود قادة مصر واسرائيل في التوصل الى هاتين الاتفاقيتين ، وتحيي كذلك مبادرة وجهود رئيس الولايات المتحدة في تمهيد الطريق اليهما " .

" اننا نعرف بأن الأمر يتطلب مزيدا من المفاوضات الطويلة والصعبة ، اذا أردنا أن نصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . واننا نأمل في أن تشارك الدول العربية الاخرى في المفاوضات المقبلة - وهي مشاركة ضرورية بالنسبة الى أية تسوية دائمة - وأن تشجع على قبول اطار كامب ديفيد كأساس للمفاوضات المقبلة ، وأن تشارك أيضا في السعي من أجل السلام " . (A/33/PV.24 P 9-10)

السيد بي (الصين) (الكلمة بالصينية) : بعد دراسة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.12 ، فان وفد الصين يؤيد الصيافات السليمة لمشروع يدين اسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، انتهاكا لميثاق الام المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، ويطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى وتحقيق الشعب الفلسطيني لكل حقوقه القومية الثابتة وفير القابلة للتصرف . ومع كل ، ونظرا لأن المشروع السابق التصويت عليه ، يتحدث عن مؤتمر جنيف وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين بني عليهما المؤتمر . ووفقا لموقف الصين الثابت للقائم على المبادئ بالنسبة لهذه الموضوعات ، فاننا لم نشارك في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.12 .

ويود وفد الصين أن ينتهز هذه الفرصة كي يؤكد من جديد على أن حكومة وشعب الصين سيؤيدان ، كما فعلا دائما ، الشعب العربي والشعب الفلسطيني في نضالهما ضد الصهيونية الاسرائيلية من أجل استعادة اراضيها واستعادة حقوقهما الوطنية . ونحن نعارض بشدة الخصومات بين الدولتين العظميين والتنافس بينهما والتدخل في شؤون الشرق الأوسط وتوسيع تدخلهما فيه . ونحن مقتنعون بأن الشعوب العربية والشعب الفلسطيني سيدعمون وحدتهم ويثابرون في كفاحهم وسوف يحققون في النهاية امانهم الوطنية بتأييد شعوب كل البلدان .

السيد الزامورا (بيرو) (الكلمة بالأسبانية) : في مناسبات أخرى رأى وفد بيرو انه من الضروري ان يعلل تصويته لصالح مشاريع القرارات المتعلقة بالموقف في الشرق الأوسط . ولقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن بالمبادئ التي وردت في هذا النص مثل الانسحاب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والتدابير التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف . وبعض العناصر الأساسية الاخرى مثل الاعتراف بجميع دول المنطقة ، وسيادتها ووحدة ترابها الوطني واستقلالها ، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا للخطوط الارشادية الاساسية لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وازاء صياغة بعض فقرات مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.12 والذي صوتنا في صالحه ، يشعر وفدنا انها تتطلب منا تعليلا أساسيا مماثلا الآن . ونحن نشعر ان الموقف في الشرق الأوسط على الرغم من أنه ينطوى على عناصر معقدة يتصف بها منذ أمد طويل الا انه قد خرج من حالة الجمود التي كانت سببا في تدهوره من قبل . ومن ثم ، وفي ضوء هذا التقدم فاننا نشعر بانه من المناسب ان نكرر هنا ان المواجهة والنزاع ، بين الاطراف التي تسعى الي تحقيق أهدافها النهائية كل على حدة ، لم تتمكن من تحقيقها خلال عقود من المواجهة المأساوية ؛ يجب الآن ان تصبح موضوع المفاوضات ، التي تقوم على أسس الواقعية السياسية ، والتي يمكن ان تجعل السلام ممكنا ومنسجما في تاريخ هذه المنطقة .

السيد يو (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/33/L.12 فيما يتعلق بالبند ٣٠ من جدول الأعمال وعنوانه " الحالة في الشرق الأوسط " ، وبايجاز مطلق ، نود ان نعرض موقفنا على أية حال فيما يتعلق بنقطة وردت في هذه الوثيقة . ان وفد بلادى يتفهم الاشارة الى الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى " الواردة في الفقرات ١ ، ٢ و ٣ على انها تلك الاراضي التي احتلتها اسرائيل كنتيجة لحرب ١٩٦٧ وخلالها .

السيد هرنانديز (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت علي هذا الموضوع الهام للغاية . ونظرا لأهمية هذا الموضوع فاننا نود ان نبين الاسباب

السيد راجاكوسكى (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة فنلندا بشأن مضمون مسألة الشرق الاوسط معروف جيدا ، وبقا كما هو دون تغيير . وفي مناسبات عديدة ، سجلنا تأييد فنلندا القوي لقرارى مجلس الا من ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) باعتبارهما يشكلان الأساس الضرورى لايجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، فقد ركزنا على أنه بالاضافة الي هذه القرارات يجب ايجاد مجال لتحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وترحب حكومة فنلندا بجميع الجهود الحقيقية حيثما بذلت ومن اى جهة بذلت ، طالما تهدف الي التشجيع على ايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط وتهدف الي ايجاد حل شامل وفقا لقرار مجلس الا من ٢٤٢ (١٩٦٧) . وفي ذات الوقت ، فان تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان تكون مبنية على حل شامل تحت رعاية الأمم المتحدة ، وان تأخذ في الاعتبار جميع مظاهر المشكلة .

وفي رأينا ، يجب أن يتم هذا في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا للمقررات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن .

لقد لاحظنا بارتياح أن مشروع القرار A/33/L.12 يشير الى حقوق كل الشعوب في المنطقة في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود آمنة معترف بها . اننا رحبنا أيضا بالتركيز القوي على الحل الشامل تحت رعاية الامم المتحدة .

في الوقت الذي ندرك فيه الهدف الايجابي الشامل للمشاركين في تبني مشروع القرار الذي اعتمده تواتوا ، نلاحظ بأسف أن القرار لا يذكر ولا يتفق مع صياغة قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالرفم من أن هناك اشارات ضمنية اليه . كما أنه يسقط عناصر أخرى هامة في الموقف لا يعترف بها . لهذه الاسباب ، امتنع وفد بلادي عن التصويت على هذا القرار .

السيد كود جوفني (توفو) (الكلمة بالفرنسية) : ان توفو ، كما هو معلوم جيدا ، من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب احتلالها بالقوة اراضي دولة عربية ونتيجة لاستمرارها في معارضتها لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة . ان سياسة توفو تجاه هذه القضية تبقى متمشية مع موقفها الذي اتخذته دائما من مشكلــــة الشرق الاوسط . ونؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأن السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط الذي يمكن في اطاره لكافة شعوب ودول المنطقة من العيش في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها لا يمكن أن يتحقق الا اذا انسحبت اسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ واذا تمتع الشعب الفلسطيني حقيقة بحقوقه الوطنية الثابتة .

ولهذا السبب ، فان وفد توفو قد صوت لصالح مشروع القرار A/33/L.12 واننا نود أن نعرب عن معارضتنا لجميع الصيغ التي تستهدف الطعن في وجود أية دولة في تلك المنطقة بما في ذلك اسرائيل . وان كل الدول وكل الشعوب في المنطقة من حقها الحياة في سلم دون أن تعاني من أي تهديد ولكن دون ان تكون لها نوايا توسعية أو عدوانية . واننا نتفهم تماما أن الصيغة " قيام اسرائيل بالانسحاب من كل الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى الواردة في القرار تعني الاراضي التي احتلت نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ .

السيد كارياس (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد هندوراس يرغب في أن يؤكد على تمسكه القوي بمبدأ عدم القبول باكتساب الاراضي بالقوة ، وكذلك على مساندة من حيث المبدأ للنداء الموجه الى اسرائيل لانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

ولهذا ، فان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت عند الاقتراع على مشروع القرار A/33/L.12 الذي تم اعتماده توالئه لم يستطع ان يوافق على مختلف العناصر الواردة في الديباجة ومنطوق القرار بما في ذلك الاشارة الى مشروع القرار A/33/L.11 الذي تم اعتماده في نفس هذا الاجتماع .

السيد أرنيللو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي صوت مؤيداً لمشروع القرار A/33/L.12 بشأن الحالة في الشرق الاوسط . ان تصويتنا بالتأييد يكرر أساساً تأييد شيلي للمبادئ الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ورفبتها في التعاون بأية طريقة ممكنة لاقامة السلام في هذه المنطقة بما في ذلك حقوق جميع الدول هناك وبطبيعة الحال حقوق الشعب الفلسطيني . ولكن نفس هذه المبادئ وهذه التطلعات الى السلام هي التي دفعت وفد بلادي الى الاعراب عن التحفظ لأن مشروع القرار الذي تم اعتماده يشير الى الجزء ألف من مشروع القرار A/33/L.11 ، الذي ، كما نفهم ، يمكن أن يعوق المفاوضات الهامة الجارية الآن بين دولتين طرفين في النزاع .

ان شيلي لا تغير بأية طريقة موقفها الثابت من تأييد المبادئ السابقة الاشارة اليها والواردة في قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين ذكرتهما تواله ، وحق الشعب الفلسطيني في وطن قومي . ونود أن نبين أننا نعتقد بأن الامم المتحدة يجب أن تعترف وتؤيد الجهود الحالية التي تقوم بها هاتان الدولتان بطريقة تستحقان عليها الثناء .

السيد فونتيزايبانيز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا صوت لصالح مشروع القرار A/33/L.12 ، الذي أكد من جديد المبدأ الاساسي والدائم لسياسة بوليفيا الخارجية ألا وهو عدم القبول باحتلال الاراضي بالقوة ، ووجوب اعادة كل الاراضي المحتلة بالقوة الى أصحابها .

ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن بعض عناصر هذا القرار الذي صوتنا عليه تواله يمكن أن تضمر

بأحد أهم الجهود الايجابية التي تهدف الى اقامة السلام في الشرق الاوسط ، وهي مفاوضات كامب ديفيد . وفي هذا الصدد ، لو أن الفقرتين ٢ ، ٤ من المنطوق قد طرحتا للتصويت عليهما بطريقة منفصلة ، لامتنعنا عن التصويت عليهما .
لذلك ، نود أن ينعكس تحفظنا هذا في المحضر بالاضافة الى تحفظنا على الفقرة الاخيرة من الديباجة .

السيد قموه (الأردن) : ان وفد بلادى يود أن يشكر الدول الصديقة التي أيدت مشروع قرار الشرق الأوسط ومشروع قرار فلسطين كما ظهر في الوثيقة A/33/L.11,12. ان هذا التغيير الكبير الذى لقيه القراران يؤكد ، من جديد ، رغبة الأسرة الدولية وتأكيدها على حل مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين على أسس من العدل وبموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

ان السلام المنشود ، والذى تعمل من أجله بلادى ، هو السلام الذى تؤيده الأسرة الدولية وفي نطاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وليس السلام على الطريقة الاسرائيلية وهي الاحتفاظ بما احتلت من الأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه الأزلي على تراب وطنه . ان اسرائيل تسعى للسلم بعقلية الابتزاز ، فهي تسعى للسلم وتعمل للاحتفاظ بالأراضي العربية تحت سيطرتها واحتلالها . وبالتأكيد فانها يجب ان تختار بين الأرض أو السلام لكنها لا تستطيع أن تحتفظ بكليةما .

انني اود أن أسأل مندوب اسرائيل كم بليون من الدولارات الامريكية تطلب لـقـاء انسحابها من سيناء فقط ؟ كما تقول الأخبار في هذه البلاد فان اسرائيل ستتقاضى ما يعادل ٣ر٥ بليوناً من الدولارات فقط من أجل الانسحاب من سيناء . وانني أتساءل كم بليون من الدولارات ستطلب لقاء انسحابها من باقي الأراضي العربية ، علماً بأنها تصح يوماً بأنها لن تنسحب من هذه الأراضي ؟ ان عقلية الابتزاز ، عقلية النظام العنصرى في اسرائيل لا ترضى بالسلم مع جيرانها الا على حساب وجود وبقاء شعب البلاد الأصلي ، الشعب الفلسطيني . والتوسع فيما وراء فلسطين عندما تحين لها الفرصة أو الوقت المناسب كما عودتنا في الماضي .

بالأمس قال مندوب اسرائيل لا حاجة هنالك لاقامة دولة فلسطينية فهناك دولة فلسطينية قائمة في الأردن . وهذا يبين نوايا النظام العنصرى في اسرائيل المبينة لبلادى وأسلوبها في حل القضية الفلسطينية على حساب بلادى . ان أرض الأردن هي أرض الأردن ، وأرض فلسطين هي أرض فلسطين ، حيث يجب ان يأخذ الشعب الفلسطيني حقه الأزلي في تقرير مصيره كما يشاء وبكامل حرية .

ان بلادى لا تزال ترى ان الطريق الذى حددته جمعيتكم الموقرة ومجلس الأمن هو الطريق

السليم الوحيد للوصول الى السلام الدائم والعاقل في الشرق الأوسط، وليس أسلوب الابــــتزاز والمخادعة الذي تتبعه اسرائيل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والان نكون قد انتهينا من نظارنا للبند ٣٠ من

جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ستكرس جلسة بعد ظهر اليوم لمناقشة البند ٢٧ من

جدول الأعمال وحده بشأن " مسألة ناميبيا " . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط سيتم تناولها باعتبارها البند الأول في جلسة صباح الغد . وأود أن أقترح اقفال قائمة المتحدثين في المناقشة العامة حول البند ٢٧ من جدول الأعمال بصدور " مسألة ناميبيا " في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . اذا لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اذا كان لهذه الجمعية العامة أن تختتم هذه

الدورة في التاريخ المحدد لها يجب أن نستكمل بحثنا للبند ٢٧ قبل نهاية هذا الأسبوع . لذلك فانني أقترح أن يمتد اجتماعنا لبعده ظهر اليوم وأن تمتد اجتماعاتنا غدا ، واذا لزم الأمر ، أن نعقد اجتماعا يوم السبت .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/١